رفع الإشكال

عن مسألة المحال

ونقد قصيدة البردة

لأبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصّديق
من علماء الأزهر
عُفِيَ عنه

القاهرة
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

رفع الإشكال

عن مسألة المحال

ونقد قصيدة البردة

لأبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق
من علماء الأزهر
عُفي عنه

القاهرة
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

حلّلت إشكال المحال بحجة
ألهمتها من فيض فضل الباري

ونفيت أقوالا تعد بعيدة
مفهومها قد ينتهي ببوار

وسلكت في فهم النصوص طريقة
تأتي نتيجتها بخير ثمار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكبير المتعال . تنزه عن مماثلة الحوادث فى الذات والصفات والأفعال . يفعل ما يشاء . ويحكم ما يريد . يهدى ويضل ، وهو الولى الحميد . والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى عين الواجب والجائز وبين الخائب والفائز : ورضى الله عن آله وأصحابه الذين بذلوا فى نصرة الدين غاية الإمكان ، فنالوا هداية الرحمن .. أما بعد :

فإنى قرأت كلام الإمام أبى محمد بن حزم رحمه الله ، فى مسألة تعلق القدرة بالمحال ، فوجدته قد خبط فيها وخلط ، وأتى بما يعد فى قبيل الشطط ، حيث بنى كلامه على جواب سؤال : هل يقدر الله على فعل المحال ؟ فقسم فى الجواب ونوع ، لكنه ما أقنع . ونمق الكلام وحبر ، لكن ما حرر . وكان هدفه المقصود ، تنزيه البارى – عز شأنه – أن ينسب عجز إلى قدرته العامة الشاملة . وهو مقصد نقدره له ، ونمدحه عليه . غير أنه فى فورة عاطفته الدينية ، وغيرته الإيمانية . غفل عن سر البحث ولبابه ، فأتى البيت من غير بابه . ولو أعمل فكره ، لأدرك أن السؤال المذكور فاسد ، لا يجاب عليه . وأن الصواب : أن يقال :

هل يريد الله فعل المحال ؟ هذا أصل الموضوع ، وعليه مدار الكلام . ولأجل توضيحه ، ألفت هذا الجزء الذى سميته :

« رفع الإشكال عن مسألة المحال »

والله أسأل أن يرزقنى التوفيق ، ويهدينى سواء الطريق .

قسم ابن حزم المحال إلى أربعة أقسام :

١ - **محال بالإضافة** : مثل نبات لحية لابن ثلاث سنين ، وجمله مرة . وكلام الأبله الغبي في دقائق المنطق . ونحو هذا من المعاني الموجودة مما هي ممكنة منه ، ممتنعة من غيره .

٢ - **محال في الوجود** : كانقلاب الحيوان جمادا ، والجماد حيوانا . ونطق الحجر ، ونحو هذا مما ليس ممكنا عندنا ، ولا موجودا .

قال : وبهذين القسمين تأتي الأنبياء عليهم السلام ، في معجزاتهم الدالة على صدقهم في نبوتهم .

قلت : وهما من قبيل المحال العادي . بمعنى أن استحالتهما مستندة من العادة الجارية بين الناس . والسنن الكونية التي يمشي عليها نظام العالم . والعقل يقضي بجواز خرق العادة ووقوعه ، كانقلاب عصا موسى ثعبانا . وكلام عيسى في المهد ، وانشقاق القمر للنبي ﷺ ، وتسليم الحجر عليه بالرسالة . ثم قال :

٣ - **محال فيما بيننا في بنية العقل** : ككون المرء قائما قاعدا معا ، في حين واحد . قال : وهذا النوع - وإن كان الله قادرا عليه - لا يكون ألبتة في هذا العالم ، لا معجزة لنبي ، ولا بغير ذلك ألبتة ، هذا يدرك بالضرورة .

قال : ولا يبعد أن يكون الله تعالى يفعل هذا ، في عالم له آخر .

٤ - **محال مطلق** : وهو المحال لعينه . كوجود شريك لله تعالى ، أو الولد له ، ونحو هذا مما يقتضي تغييرا في ذات الله سبحانه وتعالى .

قال : وهذا النوع ، لم يزل الله تعالى يعلمه محالا ممتنعا باطلا . قبل حدوث العقل ، وبعد حدوثه أبدا . قال : وأما المحال في العقل ، وهو القسم الثالث

فإن العقل مخلوق ، خلقه الله بعد أن لم يكن . أحدثه الله ، وأحدث رتبه ، على ما هي عليه . وكل ما خلقه الله تعالى محالا في العقل فقط ، فإنما كان محالا ،منذ جعله الله تعالى محالا . وحين أحدث صورة العقل ، لا قبل ذلك . فلو شاء تعالى ألا يجعله محالا ، لما كان محالا .

قلت : هذان النوعان – أعنى الثالث والرابع – من قبيل المحال العقلي . فصارت الأنواع الأربعة ، نوعين : محال عادى ، ومحال عقلى .

وما فرق به بين المحال العقلي وبين ما سماه محالا مطلقا لا معنى له ، ولا تحصيل فيه ، لأن كلا النوعين ، يقضى العقل امتناعه ، ويعلمه الله ممتنعا باطلا ، قبل خلق العقل وبعده .

إلا إن كان غرضه أن اجتماع الضدين أو النقيضين مثلا ، كان قبل خلق العقل ممكنا ، ولما خلق العقل ، وأدرك استحالته ، صار محالا . وإليه يشير قوله : وكل ما خلقه الله تعالى محالا فى العقل فقط ، فإنّما كان محالا منذ جعله الله تعالى محالا .. الخ . فهذا فى غاية الفساد .

أما أولا : فلأن الممكن ، لا يصير محالا ذاتيا أبدا بحال . ولو جاز ذلك جاز أن يصير الواجب ممكنا ، والمحال واجبا ، ويبطل حكم العقل . نعَم ؛ قد يصير الممكن محالا عرضيا ، لداع يقتضى ذلك ، كإيمان أبى جهل مثلا ، هو فى نفسه ممكن ، لكن تعلق العلم الإلهى بعدم وقوعه ، فصار محالا من هذه الجهة . فهو محال عرضى ، وليس كلامنا فيه .

وأما ثانيا : فلأن الله تعالى ، لم يجعل المحال ، لأنه عدم ، والله لا يجعل العدم . ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ كَيفَ تَكفرُون بالله وكُنتُم أمواتًا فأحياكُم ﴾ عبر عن عدمهم الأصلى ، بكينونتهم أمواتا . ولم يقل : وجعلكم أمواتا ، لأنه لم يجعلهم عدما .

وإنما كان المحال معدوما ، لأن العدم فصل مقدم لماهيته . إذ هو ما لا يتصور فى العقل وجوده . فلا تحصل له صورة فى العقل ، ولا يمكن أن يتصور إلا على طريق التشبيه بأن يعقل بين السواد والحلاوة ، أمر هو الاجتماع . ثم يقال : هذا الأمر ، لا يمكن حصوله بين السواد والبياض . أو على طريق النفى ، بأن يعقل أنه لا يمكن أن يوجد مفهوم اجتماع السواد والبياض .

وأما ثالثا : فإن المتكلمين والحكماء اختلفوا فى الماهيات الممكنة هل هى مجعولة ؟ وهو قول الأشعرى والحكماء الإشراقيين . أو غير مجعولة وهو قول المعتزلة والحكماء المشائين . ومع هذا ، اتفق الفريقان على أن الماهيات الممتنعة غير مجعولة ، لما بيناه .

وقوله فى المحال العقلى : لا يبعد أن يكون الله تعالى يفعله فى عالم له آخر .. دعوى باطلة من جهات :

إحداها : أنه لا دليل على وجود عالم آخر .

ثانيتها : أنه لو فرض وجود عالم آخر ، فدون إثبات وقوع المحال فيه ، خرط القتاد . بل إثباته محال .

ثالثتها : أن عالم الآخرة ، أوسع من عالم الدنيا وأبقى ، وفيه من أنواع النعيم والعذاب ، ما لا يخطر على بال . ومع ذلك لا يقع فيها إلا المحال العادى فقط . ودونك نصوص القرآن والسنة الواردة فى مواقف القيامة ، ونعيم أهل الجنة ، وعذاب أهل النار ، لا تجد فيها ما يشير إلى وقوع محال عقلى قط .

والحاصل : أن ابن حزم اعترف – مجبَرا – بأن المحال فى العقل لا يكون ألبتة لا معجزة ولا غيرها . وأن عدم كونه مدرك بالضرورة . فذهب يلتمس عالما آخر ، يمكن أن يكون الله يفعل فيه المحال ! وإذا كان لم يجد العالم الذى التمسه – وهو غير موجود بالضرورة – فقد وجده ابن العربى الحاتمى فى

أرض الحقيقة . قال : وهى مخلوقة من فضلة فضلت من طينة آدم عليه السلام ، مقدار السمسمة . وهى من السعة بحيث لو جمع العرش وما حوله ، والسموات والأرضون ، والجنة والنار ، ثم وضعت فيها ، كانت كحلقة ملقاة فى فلاة من الأرض !! وزعم أنه دخلها ورأى المحال العقلى واقعا فيها ، كأنه أمر عادى عند أهلها !!! وأطال فى وصف هذه الأرض المخلوقة من مقدار سمسمة ، وفى وصف أهلها ، وما شاهد فيها !! بحيث عقد الباب الثامن من الفتوحات لهذه الأرض الغريبة ! قرأت ذلك الباب ، وأنا لا أزال فى الكتّاب ، فراعنى خصب خياله ، وحسن إنشائه ووصفه . وهو فى نظرى أخصب خيالا من بديع الزمان الهمذانى وأبى القاسم الحريرى ، وأحسن منهما وصفا ، وأقدر على ابتكار المعانى التى لا يقبلها العقل .

ووجدت العطار ، نقل فى حاشية جمع الجوامع ، عن كتاب اليواقيت والجواهر : أن ابن العربى الحاتمى قال : إن الله تعالى يقدر على خلق المحال عقلا . وأنه دخل الأرض المخلوقة من بقية خميرة طينة آدم ، فرأى فيها ذلك بعينه . قال العطار : إن لم يكن هذا مدسوسا على الشيخ الشعرانى ، أو ابن العربى ، فيجب القطع بصرفه عن ظاهره . ولعل ابن العربى أراد به معنى آخر يعلمه ، واعتقاد ظاهره لا يجوز . وينسب لأبى حيان .

إن عقلى لفى عقال إذا ما أناصدقت كل قول محال .... اهـ .

قلت : كلام ابن العربى صريح ، والصريح لا يجوز صرفه عن معناه ، ولا التعلل بأن قائله لعله أراد به معنى يعلمه ، لأنه لا معنى له إلا ما هو نص فيه . وقد بنى ابن العربى كلامه على حديث خلق النخلة من فضلة طين آدم ، لكن لم يثبت أن النخلة خلقت من فضلة طينة آدم عليه السلام إلا ما رواه مسرور بن سعيد عن الأوزاعى عن عروة بن رويم عن على عليه السلام مرفوعا « أكرموا عمتكم النخلة فإنها خلقت من فضلة طينة أبيكم آدم » الحديث .

ومسرور ، قال ابن حبان : يروى عن الأوزاعى المناكير الكثيرة .

وقال العقيلى : هذا الحديث غير محفوظ ، لا يعرف إلا بمسرور .

وقال ابن كثير فى تفسير سورة مريم : هذا حديث منكر جدا .

قلت : بل هو موضوع ، كما قال ابن الجوزى فى الموضوعات . وهو من كذبات مسرور . والإمام الأوزاعى أجل من أن يروى هذا الكلام البارد السخيف الذى يربط بين الإنسان والنخل برباط النسب[١] .

وأنى لأعجب من ابن العربى كيف خفى عليه كذب الحديث عن جهة الكشف ، بعد أن خفى عليه من جهة الصناعة !!

وقد سئل عنه القطب سيدى عبد العزيز الدباغ ، فقال : ليس هو من كلام النبى ﷺ . انظر الأبريز .

الواقع أن ابن العربى رحمه الله أتى فى هذا الخبر بطامات كبار :

١ - وجود أرض ، تسمى أرض الحقيقة .

٢ - كونها مخلوقة من قدر السمسمة ، من فضلة طينة آدم .

٣ - كونها أكبر من الدنيا والآخرة ومعهما العرش . وما حوله يعنى الكرسى[٢] .

---

(١) وقد ورد ما يخالفه ، قال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن سعيد بن أبى الحسن أخى الحسن . قال : إن الله تبارك وتعالى خلق آدم ، فبقى من طينته بيده شىء ، فخلق منه الجراد . فهو جند من جنود الله ، ليس جند أكثر منها . وروى أيضا عن معمر عن الزهرى عن ابن المسيب قال : لم يخلق الله بعد آدم شيئا إلا الجراد ، بقى من طينته شىء فخلق منها الجراد . فهذان الأثران ، يخالفان ذلك الحديث المكذوب . مع أنهما منكران أيضا ، وأولهما أشد نكارة . لتصريحه بأن الله تعالى بقى بيده من طينة آدم بقية ، وهذه صفة الحوادث ، تعالى الله عنها . ثم دعوى وجود بقية ، فضلت من طينة آدم عليه السلام ، تستلزم عدم دقة فى تحديد الطين الكافى لخلقه . وهو جهل ، يتنزه الله عنه .

(٢) مع أن الله تعالى نوه عن كبر العرش وعظمته بقوله سبحانه ﴿ رب العرش العظيم ﴾ وقال فى الكرسى ﴿ وسع كرسيه السموات والأرض ﴾ ولو كانت أرض الحقيقة موجودة ، كان التنويه بها أحق ، لأنها أدل على قدرة الله وسعة ملكه . ولا أدرى كيف يجرؤ شخص على ادعاء وجود عالم ، لم يقم عليه دليل . ثم لا يكتفى بذلك ، حتى يدعى أنه أعظم مما عظمه الله فى كتابه .

٤ – وقوع المحال العقلى فيها ، وهذه كبرى الطامات ، والعقدة التى لا تجد حلا[١] .

٥ – أن هذه الأرض عمتنا أيضا ، قياسا على النخلة !!

يضاف إلى ذلك أن أحداً من كبار الأولياء ، كأبى مدين الغوث وأبى الحسن الشاذلى وأبى العباس المرسى والشيخ محمد الحنفى وسيدى على وسيدى عبد العزيز الدباغ وغيرهم ، لم يذكروا خبر هذه الأرض العجيبة ولا عرجوا عليه . مع أن ابن العربى صرح بأن الأولياء يدخلونها ، ويزاد على ذلك أن سيدى عبد العزيز الدباغ رضى الله عنه ، صدق قول الجمهور : أن القدرة لا تتعلق بالمحال ، وسيأتى كلامه إن شاء الله .

– ٢ –

وحكى ابن حزم أقوال الأشعرية ، والمعتزلة وطوائف منهم كالبلخى والنظام وعلى الأسوارى ، فى عدم تعلق القدرة بالمحال . وناقش أقوالهم وفند أدلتهم ، وأورد عليهم إلزامات ، كعادته فى مناظراته .

ثم اختار : أن الله تعالى يقدر على المحال فى العقل ، وعلى اتخاذ الولد ، مع أنه من المحال المطلق ، كما صرح به فى تقسيمه السابق ، فناقض نفسه .

ثم قال : وإن كنا موقنين – بضرورة العقل – بأن الله تعالى لم يفعله قط ، ولا يفعله أبدا وهذا تناقض أيضا ، يهدم حكم العقل ، بجعل المحال ممكنا ، ثم يستدل لعدم وقوعه بضرورة العقل !! وأى عقل يستدل بضرورته بعد هدم أهم أحكامه ؟!!

وقد غفل – مع هذا – عن أمر خطير ، لم يتنبه له . وهو أنه حيث حكم بأن الله تعالى يقدر على فعل المحال ، صار ثبوت العلم والصدق والعدل له ،

---

(٢) روى الخطيب فى كتاب الكفاية عن أحمد بن أبى الحوارى ، قال : سمعت حفص بن غياث يقول : إذا أخبر الراوى عن نفسه بأمر مستحيل ، سقطت روايته .

من قبيل الجائز ، لا الواجب . ويكون تنزهه عن الولد والجهل والكذب والظلم جائزا فى حقه ، لا واجبا . وهذه شناعات بالغة . لها خطورة شديدة على عقيدة المسلم . إذ تحمله على اعتقاد جواز لحوق النقص لله ، تعالى عن ذلك علوا كبيرا .

والقاعدة عند العلماء : أن جواز الشىء بمنزلة وقوعه .

والذى ورط ابن حزم فى تلك الشناعات : خطأ عنوان المسألة ، كما سبق فى الخطبة . إذ كان السؤال بصيغة : هل يقدر الله على المحال ؟ سيئا خاليا من الأدب . وحسن السؤال نصف العلم ، كما ورد فى حديث عن ابن عمر رضى الله عنهما . رواه الطبرانى فى مكارم الأخلاق ، والبيهقى فى الشعب .

هذا مع أن مناط البحث ، إرادة الله لا قدرته .

وأنا أريد بحول الله أن أكشف الحجاب ، عن وجه الصواب . وأفتح الأقفال ، عن غوامض المحال . حتى تظهر للعيان ، لا يتمارى فيها اثنان .

- ٣ -

هل يريد الله فعل المحال ؟ هذا هو السؤال الصحيح ، والجواب عنه بلفظ : لا أو نعم ، واجب لازم .

ومما لا ريب فيه أن تعلق القدرة ، تابع لتعلق الإرادة . فإذا أراد الله فعل شىء ، تعلقت به قدرته فأوجدته . وإذا لم يرده ، لم تتعلق به القدرة فلا يوجد . قال الله تعالى : ﴿ إنّما أمرُنا لشيءٍ إذا أردناه أن نقولَ له كنْ فيكون ﴾ . ﴿ إنّما أمرُه إذا أرادَ شيئًا أن يقولَ له كن فيكون ﴾ . ﴿ إن الله يفعلُ ما يُريد ﴾ ومما هو مدرك بالضرورة العقلية : أن الله إذا أراد شيئا ، فلا يعوقه عن فعله عائق ، ولا يحجزه عنه حاجز . قال تعالى : ﴿ إنَّ ربَّك فعالٌ لما يريد ﴾ وقال النبى ﷺ : « ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن » .

أما المخلوق ، فإنه قد يريد الشيء ولا يفعله . لعجز قدرته عنه ، أو لكسل أو عائق ، أو نحو ذلك .

إذا تمهد هذا ، فالجواب عن السؤال المذكور :

أن الله تعالى لا يريد فعل المحال . لأنه يلزم على فعله أحد أمرين :

إما لحوق النقص لله تعالى ، كما فى الظلم والكذب ونحو ذلك .

وإما العبث ، كما فى الجمع بين النقيضين أو الضدين مثلا .

وكل من النقص ، والعبث ، ممتنع فى حقه تعالى .

والدليل من القرآن ، قول الله تعالى : ﴿ وما الله يُريد ظلمًا للعالَمين ﴾ .. ﴿ وما الله يريد ظلما للعباد ﴾ . أفادت هاتان الآيتان أن الله لا يريد فعل الظلم ، لأنه نقص لا يليق بكماله . وهكذا كل محال ، فإن الله لا يريده ، لمنافاته كماله سبحانه .

وستأتى آيات ، تفيد هذا المعنى إن شاء الله .

وفى الحديث القدسى الصحيح : « يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى » أى ما أردت فعله . فعبر عن عدم إرادة الظلم ، بتحريمه . على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية .

وقول الله تعالى ﴿ إن الله على كل شىء قدير ﴾ لا يتناول المحال ، وذلك لأمرين :

أحدهما : أن لفظ شىء موصوف بصفة دل عليها ما تقدم بيانه آنفا .

والمعنى : شىء يريد فعله . والمحال لا يريده الله ، فلم تتناوله الآية .

ثانيهما : أن المحال معدوم ، كما هو معلوم . ولذلك يسميه الحكماء والمتكلمون « منفيا » وقد اتفقوا على أن المنفى ليس بشىء ، وإن اختلفوا فى الممكن المعدوم . والأصح عند الأشعرية أنه ليس بشىء أيضا لقوله تعالى : ﴿ وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا ﴾ .

فلفظ « شيء » في الآية ، لا يصدق على المحال ، ولا يشمله بحال .

فإن قيل : ماذا يكون الحال لو أراد الله فعل المحال ؟

قلنا : هذا سؤال باطل فاسد ، يهمل ولا يجاب عنه .

والله تعالى ، لا يجوز في حقه أن يريد فعل المحال . إذ يلزم عليه – كما سبق – لحوق النقص لله تعالى ، ولحوق النقص له محال .

– ٤ –

المحال أحد أحكام العقل التي ينبني عليها دلائل علم التوحيد وبراهينه ولا يكون الاستدلال به إلا باعتباره ممتنع الوجود . وكذلك استعمله القرآن ، في محاجة المشركين . كما يمر بك في الآيات التي نتلوها عليك :

١ – ﴿ لو أردنا أن نتخذَ لهوًا لاتخذناه من لدُنَّا إن كنا فاعلين ﴾

قال ابن عباس وعكرمة والسدي : المراد باللهو هنا : الولد .

وقال الزجاج : هو الولد ، بلغة حضرموت . قال ابن عباس : هذا رد على من قال : اتخذ الله ولدا . وقال الحسن وقتادة : اللهو : المرأة بلغة أهل اليمن . وهذا رد على من زعم أن لله زوجة .

ومعنى من لدنا : من عندنا .

أفادت الآية تعليق اتخاذ الولد ، بإرادة ذلك ، وهو تعليق محال بمثله .

أما استحالة اتخاذ الولد ، فدليلها قوله تعالى : ﴿ وما ينبغي للرحمن أن يتخذَ ولدا ﴾ أي وما يتأتى له اتخاذ الولد ، لأن التوالد ممتنع . والتبني لا يكون إلا فيما هو من جنس المتبني ، وليس لله تعالى جنس .

فالبنوة والتبني مستحيلان .

وقوله سبحانه :﴿ بديعُ السمواتِ والأرضِ أنّى يكونُ لهولد ولم تكن له صاحبة ﴾ . أي كيف يكون له ولد وهذه حاله ؟ أي أن الولد إنما يكون من

زوجة ، وهو لا زوجة له . وعبر عن الزوجة بالصاحبة ، للإشارة إلى أنه لا يوجد من يزاوجه . لأن الزوجة تستلزم المجانسة ، ولا مجانس له تعالى .

قال الزمخشرى : فى الآية إبطال الولد من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن مبتدع السموات والأرض ، وهى أجسام عظيمة ، لا يستقيم أن يوصف بالولادة . لأنها من صفات الأجسام ، ومخترع الأجسام لا يكون جسما حتى يكون والدا .

والثانى : أن الولادة ، لا تكون إلا بين زوجين ، مِن جنس واحد . وهو تعالى ، متعال عن المجانس .

والثالث : أنه ما من شىء إلا وهو خالقه ، والعالم به . ومن كان بهذه الصفة ، كان غنيا عن كل شىء . والولد إنما يطلبه المحتاج ا . هـ .

وأما استحالة إرادة الولد ، فقد قدمنا أن الله تعالى لا يريد المحال ، وذلك على وجه الامتناع . لأمرين :

أحدهما : أن إرادته ، تقتضى جواز لحوق النقص لله تعالى .

والآخر : أن القضايا الشرطية ، فى براهين التوحيد ، ومسائل العقيدة ، يجب أن يكون المقدم فيها ممتنعا .

وتلك الآية – أعنى ﴿ لو أردنا أن نتخذ لهوًا لا تخذناه من لدُنَّا ﴾ قصد بها الرد على المشركين الذين ادعوا لله الولد أو الزوجة . فهى تنفى ذلك أبلغ نفى ، بأن إرادة ما ادعوه ، مستحيلة فى حقه تعالى . وجاءت جملة ﴿ إن كنا فاعلين ﴾ أى ما كنا فاعلين ، مؤكّدة لذلك النفى البليغ .

واتخاذ الولد أو الزوجة ، من المحال المطلق ، على اصطلاح ابن حزم ، وهو المحال لعينه ، وقد اضطرب فيه . فذكر أن السؤال عنه متفاسد ، لا يستحق الجواب ، وأصاب فى ذلك . ثم زعم أن الله يقدر على فعله ، فأخطأ خطأ

شيئا . واستدل لزعمه بهذه الآية ، وبقوله تعالى : ﴿ لو أراد الله أن يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء ﴾ . فكان استدلاله ، أفحش خطأ وأشد شناعة . لأن الآيتين ، قصد بهما امتناع إرادة الولد . على وجه الاستحالة : كما بينا آنفا . ولهذا قال ابن عباس : كل شيء في القرآن : لو ، فإنه لا يكون أبدا . رواه ابن أبي حاتم ، من طريق الضحاك عنه .

فهما تفيدان الرد على المشركين ، وأنهم نسبوا إلى الله ما لا يجوز في حقه أن يريده ، فضلا عن أن يتخذه . لأنه يتضمن نقصا ، يتعالى الله عنه ولهذا ذيلت الآية الأولى بجملة ﴿ إن كنا فاعلين ﴾ وذيلت الثانية بعبارة ﴿ سبحانه هو الله الواحد القهار ﴾ .

أما لو قيل : إن الآيتين تفيدان إمكان اتخاذ الولد – كما فهم ابن حزم خطأ – لم يكن فيهما إبطال دعوى المشركين . لأنهم – بناء على هذا الفهم السقيم – نسبوا إلى الله ما هو جائز في حقه . ولا ينفع الرد عليهم بأن هذا لم يقع ، ولا يقع . لأنه حيث ثبت إمكان اتخاذ الولد ، صار وقوعه في حيز الإمكان أيضا . وهذا كاف في عذرهم ، وتوجيه دعواه إذ المقرر عند العلماء ، كما قدمنا – وهو مركوز في فطرة العقلاء –: أن جواز الشيء بمنزلة وقوعه .

على أن الآيتين مسوقتان – كما ترى – في معرض إثبات وحدانية الله ، وتنزهه عن الولد ، لا في معرض إثبات قدرته .

تنبيـــه

الأمر الجائز ، يصح الوصف به ، ويكون حقيقيا وإن لم يقع . وذلك مثل قوله تعالى ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ . وقال النبي ﷺ : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل » ويقال لله تعالى : الوارث ، لأنه يرث الأرض ومن عليها . وإن لم يقع إرث الآن . فهل يصح أن يقال له : متخذ الولد ، باعتباره جائزا ، على الرأى الفاسد الذى شذ به ابن حزم عن جماعة المسلمين ؟!! بالضرورة لا يصح ذلك ولا يجوز ، لأنه شرك صريح . نفاه الله فى القرآن ، وذم قائله . وما نفى الله - ولا يجوز أن ينفى - أمرا جائزا فى حقه ، يمتنع وصفه به جزما .

٢ - ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ رتبت الآية فساد السموات والأرض ، على تعدد الآلهة ، باعتباره محالا ، لا يتصور العقل وجوده . ولو كان ممكنا ، لما تم الاستدلال به على نفى الفساد .

٣ - ﴿ لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها ﴾ وكون الأصنام آلهة محال ، فلذلك دخلوا النار مع عابديهم .

٤ - ﴿ ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن ﴾ .

قال الزمخشرى : معناه : ولو كان الله يتبع أهواءهم ، ويأمر بالشرك والمعاصى ، لما كان إلها . ولما قدر أن يمسك السموات والأرض ا . هـ .

ولا شك أن اتباع الحق لأهواء المشركين محال ، لا يريده الله .

٥ - ﴿ قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ﴾ .

قال الزمخشرى : معناه : إن كان للرحمن ولد ، وثبت ذلك ببرهان توردونه . فأنا أعظم ذلك الولد ، وأسبقكم إلى طاعته . كما يعظم الرجل ولد الملك ، لعظم أبيه . وهذا كلام وارد على سبيل الفرض والتمثيل ، للمبالغة فى نفى الولد ، والإطناب فيه . وألا يترك لناطق به شبهة ، إلا مضمحلة . مع الترجمة عن نفسه ، بثبات القدم فى التوحيد . وذلك أنه علق العبادة ، بكينونة الولد . وهى محال فى نفسها ، فكان المعلق بها محالا مثلها . فهو فى صورة

إثبات الكينونة والعبادة ، وفى معنى نفيهما على أبلغ الوجوه وأقواها اهـ

وقال أبو حيان : إن إله العالم ، يجب أن يكون واجب الوجود . وما كان كذلك ، فهو فرد مطلق ، لا يقبل التجزى . والولد عبارة عن أن ينفصل عن الشخص جزء من أجزائه ، فيتولد منه شخص مثله . ولا يكون إلا فيما هو قابل للتجزى . وهذا محال فى حقه تعالى . فامتنع إثبات الولد اهـ

٦ - ﴿ إن الذين كذَّبوا بآياتنا واستكبروا عنها لاتُفَتَّحُ لهم أبوابُ السماء ولا يدخلون الجنةَ حتى يلجَ الجملُ فى سَمِّ الخياط ﴾ .

سيقت هذه الآية ، لتأييس الكفار من دخول الجنة ، وأنه لاحظ لهم فيها إن لم يؤمنوا . فهى مثل قوله تعالى : ﴿ والذين كفروا بآيات الله ولقائه أولئك يئسوا من رحمتى ﴾ . ولو كان دخول الجمل ، فى سم الخياط ممكنا . لما كان فيها تأييس للكفار ، بل تكون مطمعة لهم فى دخول الجنة .

وفيما أوردناه من الآيات ، كفاية فى الدلالة على بطلان كلام ابن حزم ، وفساد استدلاله .

استدل ابن حزم ، لإمكان وقوع المحال العقلى ، بما يراه النائم فى منامه مما لا شك أنه محال فى حال اليقظة ، ممتنع يقينا . قال :

فبالضرورة يدرى كل ذى حس : أن الذى جعل المحال ممكنا فى النوم ، كان قادرا على أن يوجده ممكنا فى اليقظة اهـ

قلت : اشتبه عليه الحال ، فظن ما يراه النائم فى منامه من الأضغاث والغرائب ، محالا عقليا . والواقع : أنه ليس فى المنامات على اختلاف أنواعها ، ما يخرج عن المحال العادى .

والظاهر : أن ابن العربى الحاتمى ، حصل له مثل هذا الاشتباه أيضا حيث ظن ما رآه فى أرض السمسمة - إن كان يقظة ، وليس تخيلا - محالا عقليا .

مع أنه لم يخرج عن دائرة المحال العادى . لأن من أفراده ما يظن أنه من المحال العقلى . لبعده عن المألوف ، أو لشدة غرابته . فهو من قبيل المُشْكِل .

واستدل ابن حزم أيضا لرأيه الفاسد ، بما هو أشد فسادا منه . فقال إن الله تعالى حكى قول اليهود : ﴿ عزيرٌ ابن الله ﴾ . وقولهم ﴿ إن اللهَ فقيرٌ ونحن أغنياء ﴾ . وقولهم ﴿ يدُ اللهِ مغلولة ﴾ . وحكى قول النصارى ﴿ المسيح ابن الله ﴾ وقولهم ﴿ إن الله ثالث ثلاثة ﴾ . وقولهم ﴿ إن الله هو المسيح ابن مريم ﴾ . وهذا كله كذب . قال : فأى حماقة أشنع من قول من قال : إن الله قادر على أن يقول كل ذلك حاكيا ، ولا يقدر أن يقوله من غير أن يضيفه إلى غيره اهـ .

وأقول : بل الحماقة الشنعاء ، والداهية الدهياء ، والمصيبة التى ليس لها دواء ، هى تجويز الكذب فى حق الله تعالى . وإذا كان الله يلعن الكاذب ويذمه ، فكيف يصح أن نجوزه فى حقه ؟!

وقد بينّا فيما مر : أن الله لا يريد فعل المحال ، لما يلزم عليه من شناعات وقبائح ، تورط فيها ابن حزم ، سامحه الله وغفر له .

ولقد كنا نجله عن أن يسقط هذه السقطة ، لكن الكمال لله تعالى .

– ٦ –

روى الترمذى من طريق أبى قبيل عن شُفَىّ بن ماتع عن عبد الله بن عمرو ، قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ، وفى يده كتابان . فقال « أتدرون ما هذان الكتابان ؟ » فقلنا : لا يا رسول الله ، إلا أن تخبرنا . فقال للذى فى يمينه : « هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم ثم أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم أبدا » ثم قال للذى فى شماله : « هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم ثم أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم أبدا » ثم قال رسول الله

ﷺ بيديه فنبذهما .

قال الترمذى : حديث حسن صحيح غريب ، وقال الحافظ ابن حجر ، فى فتح البارى : إسناده حسن .

قال العلامة الشيخ أحمد بن المبارك فى الإبريز : استشكله بعض الناس ، وظن أن فيه تعلق القدرة بالمستحيل . حيث جمع أسماء أهل الجنة ، فى كتاب تحمله يمناه عليه السلام ، وكذا أسماء أهل النار . وقدم سؤالا إلى سيدى عبد العزيز الدباغ ، قال فيه : سيدى قال علماء الكلام : القدرة تتعلق بالممكنات ، دون المستحيل . مع أن فى حديث جاء عن المصطفى ﷺ : أنه خرج ذات يوم ، وفى يده كتابان ، على أصحابه ، وذكر الحديث . وقال : مع صغر جرم الكتابين ، وكثرة الأسماء . ففى ذلك إيراد الكبير على الصغير ، من غير تكبير الصغير ، ولا تصغير الكبير . وإلا فأى ديوان يحصر أسماء هؤلاء ؟ فهذا أقوى دليل على المحال العقلى ، من إدخال الواسع على الضيق ، لو شاء ذلك . مع بقاء هذا على صغره ، وهذا على كبره .

فأجاب رضى الله عنه ، بأن ما قاله علماء الكلام ، وأهل السنة والجماعة ، هو العقيدة . ولا يمكن أن يكون فى أطوار الولاية ، ولا فى معجزات الرسالة ، ما تحيله العقول . نعم قد يكون فيها ما تقصر عنه العقول ، فإذا أرشدت إلى المعنى المراد ، قبلته وأذعنت له .

والكتابة المذكورة فى هذين الكتابين ، كتابة نظر ، لا كتابة قلم . وذلك أن صاحب البصيرة ، لاسيما سيدنا محمد ﷺ ، إذا توجه قصده إلى شىء بأن ينظره . فإن بصيرته تخرق الحجب التى بينه وبين المنظور إليه ، حتى يبلغ نورها إليه ، ويحيط به . فإذا حصلت صورة المنظور إليه فى البصيرة ، وفرضناها بصيرة كآلة ، فإن حكمها يتعدى إلى البصر . وتصير القدرة

الحاصلة لها ، حاصلة للبصر أيضا . فيرى البصر الصورة مرتسمة له . فيما يقابله .

فإن كان المقابل له حائطا ، رآها في حائط . وإن كان المقابل له يده ، رآها في يده . وإن كان المقابل له قرطاسا ، رآها في قرطاس .

وعلى هذا يتخرج حديث « مثلت لي الجنة والنار في عرض هذا الحائط » لأنه ﷺ ، توجه ببصيرته إليهما ، وهو في صلاة الكسوف . فخرق ذلك إلى بصره ، وكان المقابل له عرض الحائط ، فرأى صورتهما فيه ﷺ .

وعليه أيضا يتخرج حديث الكتابين ، فإنه ﷺ توجه ببصيرته إلى الجنة . فحصلت صورتها في بصره . وكان المقابل له ، الكتاب الذى في يمينه . فجعل عليه الصلاة والسلام ينظر إلى الجنة وسكانها ، في ذلك الجرم الذى في يمينه . فقال « هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وآبائهم وقبائلهم » ثم توجه ببصيرته إلى النار ، فحصلت صورتها في البصر . وكان الجرم المقابل له الكتاب الذى في شماله . فقال « هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل النار وآبائهم وقبائلهم » وإنما سمى الصورة الحاصلة في الجرم كتابا ، لمشابهتها للكتابة في الدلالة على ما في الخارج . وإنما أضيف الكتاب إلى رب العالمين ، لأن النور الذى هو سبب في حصول الصورة التى عبر عنها الكتاب ، ليس هو من طوق العبد ، ولا من كسبه . وإنما هو مدد ربانى ، ونور من عند الله سبحانه . نخرج من هذا أن المراد بالكتابة ، الصورة الحاصلة في النظر لا غير . فالحديث من نوع الممكنات ، وهكذا سائر المعجزات والخوارق اهـ ملخصا .

وهو جواب نفيس ، يدل على علو كعب صاحبه ، ودقة نظره ، وصحة إلهامه . وهو مبنى على عالم المثال الذى أثبته الصوفية ، وحققه العلامة الأصولى علاء الدين القونوى في كتاب الإعلام . ونقلت كلامه مع كلام غيره ، في كتاب الحجج البينات .

ويؤيده ما رواه الطبرانى بإسناد صحيح من طريق ابن مجاهد عن أبيه عن

ابن عمر : أن النبى ﷺ ، خرج فبسط كفه اليمنى . فقال « بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله الرحمن الرحيم بأسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم وعشائرهم لا يزاد فيهم ولا ينقص منهم » ثم بسط كفه اليسرى فقال : « بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الرحمن الرحيم إلى أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم وعشائرهم لا يزاد فيهم ولا ينقص منهم » فهذا الحديث واضح فى أن الكتابة ، كتابة نظر . وأن النبى ﷺ حين نظر إلى كفه وتحدث ، كان يرى أسماء أهل الجنة وأهل النار تمر أمامه ، وهو يتحدث . يوضح ذلك ويقربه : ما يظهر على شاشة التلفزة ، من كتابة وأشخاص ومناظر ، تمر أمام الحاضرين . وذلك كله واقع ، فى دائرة الإمكان .

تنبيه : روى ابن عدى فى الكامل هذا الحديث من طريق عبد الوهاب بن همام أخى عبد الرازق أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : خرج رسول الله ﷺ ذات يوم ، وفى يده كتابان . بتسمية أهل الجنة ، وتسمية أهل النار ، بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم . قال الذهبى فى الميزان : هو حديث منكر جدا ، ويقتضى أن يكون زنة الكتابين ، عدة قناطير :

قال الحافظ فى اللسان : وليس ما قاله من زنة الكتابين بلازم ، بل هو معجزة عظيمة . وقد أخرج الترمذى لهذا المتن شاهدا .

قلت : كلام الحافظ صواب ، فالحديث معجزة عظيمة ، وما فيه من إشكال ، أزاله القطب الدباغ ببيانه الشافى .

– ٧ –

قال بعض العلماء – فى حديث « يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى » – يؤخذ منه أن الله يقدر على الظلم ، لكن لا يفعله ، فضلا منه وكرما .

وبنوا ذلك على أمرين :

١ - تعريف الظلم بأنه وضع الشيء فى غير موضعه ، كإثابة الكافر ، وتعذيب المؤمن .

٢ - مدح الله نفسه بأنه لا يظلم ، والمدح لا يكون إلا بما هو مقدور . وهذا خطأ من وجهين :

١ - أنا بينا فيما مر : أن مناط البحث إرادة الله ، لا قدرته . وأن الله لا يريد فعل المحال ، لما يلزم عليه من النقص أو العبث . فالله لا يريد فعل الظلم ، لأنه ينافى كماله . سواء أكان معناه وضع الشيء فى غير موضعه ، أم التصرف فى ملك الغير بغير إذنه .

٢ - أن المدح معناه فى اللغة : الثناء الحسن ، ولم يقيد بمقدور أو غيره . وقد مدح العرب النساء ، وتغزلوا فى أوصافهن الخلقية ، ونوعوا فى وصف جمالهن . كما مدحوا الظباء ، وعيون المها . ومدحوا الأزهار والورود ، وتغنوا بجمال الطبيعة . وتمدح كثير منهم ، بأوصافه الخلقية المحمودة . وعلى أسلوبهم جاء القرآن الكريم . فمدح الله ذاته ، بالكمال الواجب له عقلا . ومنه تنزهه عن النقائص التى نفاها عنه ، فى مثل قوله تعالى : ﴿ إن الله لا يظلم الناس شيئا ﴾ . ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ . ﴿ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ﴾ . ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله ﴾ فهذه نقائص ، تمدح الله بنفيها عنه ، لأنها تنافى كماله الواجب له . وتغير الأسلوب فى ﴿ ما اتخذ الله من ولد ﴾ لأنها سيقت لرد قول المشركين ﴿ اتخذ الله ولدا ﴾ .

- ٨ -

مما له مناسبة لموضوع هذا البحث : مسألة التكليف بالمحال وهى ذات خلاف ، بين العلماء . فمنعه الماتريدية والمعتزلة والجمهور ، وهو الحق . وجوزه معظم الأشعرية ، ومنهم من منع التكليف بالمحال لذاته ، وجوزه بالمحال العادى .

واستدل كل فريق لقوله ، بما يطول جلبه ، وإن كانت أدلة المجوزين ضعيفة ، لا تقوم بها حجة . ومن أراد تفصيل الأقوال ، واستيعاب الأدلة . فليطلبها فى كتب الأصول .

وغرضى هنا : أن أذكر دليلين من القرآن ، يدلان على المنع .

١ – قوله تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾

معنى الآية : يريد الله تكليفكم باليسر الذى تحتمله قدرتكم ، ويدخل فى استطاعتكم بدون مشقة . ولا يريد تكليفكم بالعسر الذى لا تحتملونه .

ولا ريب أن التكليف بالمحال ، هو نهاية العسر ، فلا يريده الله بنص الآية . وما لا يريده الله ، لا يجوز أن يكون .

وهذا الوجه ، هو المتعين ، فى الآية .

أما من قال : معنى يريد : يطلب ، فقد أخطأ . لأنه معنى مجازى ، والحمل على الحقيقة واجب .

٢ – قوله تعالى ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ﴾ .

الحرج : الضيق . والمعنى : ما يريد الله ليجعل عليكم من ضيق فيما يكلفكم به . والتكليف بالمحال ، غاية الضيق ، فلا يجوز . لأن الله لا يريده ، وما لا يريده الله ، يستحيل أن يكون . هذان الدليلان ، لم أر من سبقنى إليهما . فالحمد لله على ما ألهم وعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

تم عشية يوم الاثنين ١٢ رجب سنة ١٣٩٢ بخط مؤلفه أبى الفضل عبد الله ابن محمد بن الصديق عفا الله عنه بمنه .

خـاتمـــة

لما أتممت تحرير هذا الجزء ، اطلعت على رسالة بعض الفضلاء كتبها إلى بعض الإخوان جاء فيها ما نصه : وأما كون قدرة الله تعالى ، لا تتعلق بالمستحيل ، فمن خرافات الأشعرية . وتحكمهم على الله تعالى .

ومن أغرب ما رأيته فى الإبريز : إقرار سيدى عبد العزيز لهم على هذا . وأخشى أن يكون من زوائد ابن المبارك الذى كان لحمه ودمه أشعريا ، ولو فصد ، لنزل منه بدل الدم آراء الأشعرية المتنة . وإلا فهو من خطأ كشف الدباغ ولابد . لأن المستحيل إنما يحكم به العقل المخلوق لله تعالى ، على صفة محدودة ، لا يمكنه أن يتعداها . فكيف يحكم خالقه ؟ إن هذا لعجب !! مع أننا نرى الأولياء – وهم مخلوقون – يتصفون بالمستحيل . ككون الواحد منهم فى الشرق والغرب ، فى لحظة واحدة ، وبذات واحدة . وهكذا فى كثير من كراماتهم المقطوع باستحالتها فى العقول . كدخول الرجل من جرح فى بدن الآخر ، ويسرى مع دمه إلى أن يصل قلبه . بدون توسيع الجرح ، ولا تصغير الجثة . بل وكل الناس يرى المستحيل أحيانا فى الرؤيا . فيرى نفسه داخلا فى عين إبرة أو مخيط ، بدون تكبير عين الإبرة ، ولا صَغُر جسمُه .

ويرى نفسه حيا وهو ميّت ، ويرى نفسه ميتا فوق نعش ، وهو حى حامل للنعش ، فى أمثال هذه المستحيلات . وأخبار أهل الجنة ، كلها من قبيل المستحيلات . وهى صادرة من مخلوق ، بحيث ينكح سبعين حوراء فى لحظة واحدة ، إلى غير ذلك .

وهذا القرآن ، يثبت ذلك أيضا . فإن اتخاذ الولد لله محال عقلا ، ومع ذلك فأخبر لو شاء لاتخذه . وهذه المسألة ، هى التى كفروا بها ابن حزم ، وهم

الكفرة فى الحقيقة . نعم هناك مستحيل لا تتعلق به القدرة . وهو كون الله تعالى ، يجعل له شريكا فى الملك مثله .

وكان هذا هو الذى قصده من قال : قدرة الله تعالى ، لا تتعلق بالمحال فأخذه الجهلة وعمموه فى كل مستحيل . حتى صاروا يحكمون على الله تعالى بما يحكم به على المخلوق اهـ .

والكلام على هذه الجملة ، فى مقامات :

المقام الأول

اتهام العلامة أحمد بن المبارك ، لم يقم عليه دليل ولا أمارة ، بل هو ثقة عدل فاضل صالح . ليس فى أخبار ترجمته وسيرته . ما يثير شكا فى صدقه وصلاحه ، رحمه الله ورضى عنه .

ثم أهل المغرب أشعرية ، فلابد أن سيدى عبد العزيز الدباغ رضى الله عنه تلقن العقيدة الأشعرية من أبيه ، أو من العلماء الذين تلقى عنهم مبادئ الدين ، وأحكام الصلاة .

والمغاربة – خصوصا أهل فاس – كان لهم عناية كبيرة بصغرى السنوسى حفظا وشرحا وتفهما . وكان كثير من العوام يحفظونها كما يحفظون الفاتحة ، تبركا بها وبمؤلفها السنوسى الولى الصالح . وفى مفتتحها تقسيم حكم العقل إلى الواجب والمستحيل والجائز .

المقام الثانى

اتهام الأشعرية بالضلال ونتانة الرأى ، اتهام جائر ظالم . وأشد منه جورا وظلما ، أن يقال عنهم : هم الكفرة فى الحقيقة .

والواقع : أنهم من خيار المسلمين وفضلائهم ، وقفوا فى وجوه المعتزلة وغيرهم من الطوائف الضالة . واعتقدوا ما جاء فى السنة من سؤال القبر

وعذابه ، والشفاعة ، والصراط ، والحوض ، والميزان ، وخروج عصاة المؤمنين من النار ، وأنه لا يجب على الله صلاح ولا أصلح ، وأنه تعالى منزه عن كل نقص ، موصوف بكل كمال . وصرح أبو الحسن الأشعرى فى كتاب مقالات الإسلاميين : أنه يصف الله تعالى بما جاء فى القرآن وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ بلا تكييف ولا تشبيه وما نقل عنه من أقاويل ضالة ، مكذوب عليه ، كما بينه الحافظ ابن عساكر فى كتاب « تبيين كذب المفترى » فيما نسب إلى أبى الحسن الأشعرى وهو مهم نفيس ، ينبغى الوقوف عليه .

نعم . أول متأخرو الأشعرية ، ظواهر الآيات والأحاديث التى جاءت فى الاستواء والعلو والمعية ، مع اعتراف زعمائهم بأن التفويض أسلم وأكمل . والذى دعاهم إلى تأويل تلك الظواهر أسباب :

أحدها : أن المتقدمين كابن المبارك وأحمد والترمذى أولوا ظواهر المعية ، بأنها معية علم ، وذكروا لها شواهد من كلام العرب .

وهذا يؤذن بأن تأويل ما يشكل من الظواهر سائغ . ولا شك أن ظواهر الاستواء والعلو ، مشكل . فتناولوه بالتأويل ، دفعا للإشكال . فتخصيصهم بالذم ، حيف واضح .

ثانيها : أن المثبتين للصفات المشكلة ، أسرفوا فى إثباتها ، حتى شبهوا الله بخلقه . فأثبتوا له المكان ، وهو العرش ، وأنه ينزل منه بحركة إلى السماء الدنيا ، وإذا نزل خلا منه العرش . وأنه يقعد على الكرسى لفصل القضاء يوم القيامة ، ويدع مقدار أربع أصابع بجانبه يقعد عليها النبى ﷺ . إلى غير ذلك من الطامات التى تجدها فى كتاب الرد على بشر المريسى للدارمى ، وكتاب التوحيد لابن خزيمة ، وكتاب الأربعين ، لأبى إسماعيل الهروى ، والنونية لابن القيم . وقال الهروى المذكور مغرقا فى التشبيه : أنا ألتزم بكل ما ورد فى حق

الله من العين واليد والرجل والقدم ، ما عدا اللحية والعورة فإنهما لم تردا .

وقال ابن تيمية فى تقرير الاستواء بالمعنى المعهود :

إن الله تعالى لو شاء لاستوى على جناح بعوضة ، فاستقلت به بقدرته فكيف بعرش عظيم ؟!(١)

---

(١) وتكلم ابن القيم فى بدائع الفوائد ، على المفاضلة بين السماء والأرض ، وذكر حجج من فضل الأرض . وقال : قال المفضلون للسماء : يكفى فى فضلها : أن رب العالمين سبحانه فيها اهـ ص ٢٤ ج ٤ .

وقال فى ص ٣٩ ج ٤ : فائدة قال القاضى : صنف المروزى كتابا فى فضيلة النبى ﷺ ، وذكر فيه إقعاده على العرش ، وحكى ذلك عن جماعة ذكرهم بأسمائهم ، ثم قال : وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير . وهو قول أبى الحسن الدارقطنى ، ومن شعره فيه :

حديث الشفاعة عن أحمد ... إلى أحمد المصطفى مسنده
وجاء حديث بإقعاده ... على العرش أيضا فلا نجحده
أمرّوا الحديث على وجهه ... ولا تدخلوا فيه ما يفسده
ولا تنكروا أنه قاعد ... ولا تنكروا أنه يقعده

هذه الأبيات رواها أبو محمد محمود بن أبى القاسم الدشتى فى كتابه « إثبات الحد لله تعالى وأنه قاعد وجالس على عرشه » وإسنادها هالك مظلم ، فيه أحمد بن عبيد الله بن كادش ، أقر بوضع حديث فى فضل أبى بكر ، وقال ابن النجار : كان مخلطا كذابا لا يحتج بمثله . والدشتى من الغلاة فى الإثبات إلى حد التشبيه والتجسيم كما هو ظاهر من عنوان كتابه ، والعجب من ابن القيم الذى نقل هذه الأبيات محتجا بها كأنها ثابتة مسلّمة ، وهو يسمى الأشعرية معطلة ، لأنهم نفوا عن الله تعالى ، وصف القعود والجلوس .

ويعنى بقول مجاهد : ما رواه ابن جرير فى تفسيره ، قال : حدثنا عباد بن يعقوب الأسدى ثنا ابن فضيل عن ليث عن مجاهد فى قوله : ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ﴾ قال : يجلسه معه على عرشه . وهذا القول تفرد به مجاهد فى تفسير الآية ، لم يقله صحابى ولا تابعى . وراويه عنه ليث بن أبى سليم ، وحاله معروف . ولم يرد فى آية أو حديث نسبة الجلوس أو القعود إلى الله تعالى . ولكن المثبتين للاستواء ، جعلوه جلوسا وقعودا بمماسة لغلبة التشبيه عليهم بل المتواتر عن النبي ﷺ ، وعن الصحابة تفسير المقام المحمود بالشفاعة العظمى ، وجاء عن مجاهد أيضا كذلك ، وهو الموافق من جهة اللفظ والمعنى . أما الأول فإن المقام من القيام ، والنبى ﷺ يقوم فى الشفاعة قياما طويلا . ولو كان يجلس على العرش ، لقيل مجلسا أو مقعدا . وأما المعنى ، فإن شفاعته تريح الخلق من عذاب الوقوف ، وطول الانتظار . ولذلك يحمدونه ، وجلوسه على العرش ، ليس فيه ما يحمد عليه .

ونقل الحافظ ابن عبد البر فى التمهيد عن مجاهد ، فى قول الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ . قال : حقيقة ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ قال : تنتظر الثواب ، وتعقبه بقوله : قول مجاهد هذا ، مردود بالسنة الثابتة ، وأقاويل الصحابة ، وجمهور السلف ، وهو قول عند أهل السنة مهجور ، ومجاهد وإن كان أحد =

وهذه شناعات مخزية ، تحاماها الأشعرية بالتأويل السائغ المستمد من كلام العرب فى شعرهم ونثرهم . فقاموا بواجب تنزيه الله ، عن التشبيه بخلقه . وهو عمل ، يثابون عليه عند الله تعالى .

لكن المشبهة والمجسمة ، لم يعجبهم هذا المسلك من الأشعرية . فناصبوهم العداء ، وسعوا فى إذايتهم ، ورموهم بالكفر والضلال . حتى إن الهروى قال فى كتابه ذم الكلام : إن ذبائح الأشعرية لا تحل . وكان ابن تيمية يسميهم معطلة ، بكسر الطاء المشددة . وكذلك تلميذه ابن القيم . ويسميهم المعتزلة : مجبرة ، بضم الميم وسكون الجيم وكسر الموحدة . وما عاداهم أهل الضلال ، إلا لكونهم على الحق .

ثالثها : المحافظة على عقول العامة من أن يتسرب إليها تشبيه أو تجسيم ، إذا سمعوا تلك الظواهر . وقد تسرب ذلك إلى ابن تيمية وأمثاله ، مع ماعندهم من العلم . فما بالك بالعامى الذى ليس عنده من العلم والقواعد ما يحمى عقله وفكره ، من أن ينزلق فى هذه المهاوى المهلكة .

ومنذ بضعة أشهر ، قال أحد الخطباء فى خطبة الجمعة – وهو يحفظ القرآن فقط –: من لم يعتقد أن الله فى السماء فهو كافر . وحصلت ضجة بين المصلين ، وقال بعض المدرسين يرد عليه : وأنا أقول : من لم يعتقد أن الله معنا فهو كافر . واتصلت بالخطيب وسألته عن ذلك ، فاعترف به ، وأصر عليه ، مستندا إلى أن أبا حنيفة قاله . فانظر كيف وقع ذلك الخطيب العامى فى هذه

= المقدمين فى تأويل القرآن ، فإن له قولين فى تأويل آيتين ، هما مهجوران عند العلماء ، مرغوب عنهما : أحدهما هذا ، والآخر قوله فى قول الله عز وجل ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ﴾ قال : يوسع له على العرش فيجلسه معه ، وهذا قول مخالف للجماعة من الصحابة ومن بعدهم ، فالذى عليه العلماء فى تأويل هذه الآية : أن المقام المحمود ، الشفاعة اهـ

وابن القيم غفر الله له ، يستحسن هذا القول المهجور الشاذ ، غافلا عن مخالفته للسنة المتواترة وأقوال الصحابة وغيرهم ، لميله الشديد إلى التشبيه والتجسيم ، مثل شيخه ابن تيمية سامحهما الله .

الزلة العظيمة ؟! وأشاعها بين العامة ! مع أن أبا حنيفة لم تصح عنه تلك الكلمة ، لأن راويها عنه كذاب قد يقال : الواجب أن تبقى ظواهر الاستواء والعلو والمعية ، كما هي من غير تأويل . ويعتقد معناها من غير تكييف ، ولا تمثيل .

ونقول : هذا غير متيسر ، لأن التشبيه يسبق إلى الأذهان ، ويطغى عليها . وقد رأينا المتقدمين الذين تمسكوا بظواهر الاستواء والعلو بدون تكييف ولا تشبيه ، كيف صرح بعضهم بأن الله فوق عرشه ، بائن من خلقه ، يفصله عنهم العرش والكرسي والسموات ، وأن له حدا ؟! وهذا هو التشبيه عينه . وكذلك ظواهر المعية ، إذا أبقيت على حالها ، لابد أن يتسرب إلى الأذهان تحيز الخالق ، واتحاده مع الخلق . على أن القرآن أرشد إلى تأويل المعية ، بذكر العلم معها . اقرأ الآيات التالية : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾ .. ﴿ يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم ﴾ .. ﴿ ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ﴾ ففي هذه الآيات إشارة واضحة إلى أن المعية علمية . وقوله تعالى ﴿ ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون ﴾ يراد به ملك الموت وأعوانه ، بدليل قوله سبحانه ﴿ حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا وهم لا يفرطون ﴾ .

والمقصود أن التأويل ، سلكه كل من السلف والخلف بلا استثناء ، ولم يختص به الأشعرية .

« تنبيــه » قال الإمام ابن دقيق العيد : إن كان التأويل من المجاز البين الشائع ، فالحق سلوكه من غير توقف . وإن كان من المجاز البعيد الشاذ ،

فالحق تركه . وإن استوى الأمران ، فالاختلاف فى جوازه ، وعدم جوازه مسألة فقهية اجتهادية ، والأمر فيها ليس بالخطر بالنسبة للفريقين اهـ وهذه قاعدة نفيسة ، يستفاد منها أن التأويل لا يذم ، إلا إذا كان بعيدا شاذا ، ينبو عنه ظاهر اللفظ ، أو ينافيه الأسلوب والسياق . وفيما عدا ذلك فهو دائر بين الوجوب والجواز .

المقام الثالث

كشف الدباغ ، مصيب جدا ، لأنه يوافق الواقع الذى لا مرية فيه . حتى إن ابن حزم الذى أجاز تعلق القدرة بالمحال ، صرح بأنه لم يقع معجزة لنبى . ولا يمكن أن يقع أبدا . بحكم الضرورة العقلية ، كما مر فى كلامه .

ودعوى دخول الولى من جرح فى بدن الآخر ، ويسرى مع دمه ، حتى يصل إلى قلبه . دون إثباتها خرط القتاد . بل لا يمكن إثباتها ، حتى ينقلب المحال العقلى جائزا . ومن المقرر فى علم الأصول : أن الخبر إذا خالف المعقول ، يقطع بكذبه . ويلاحظ أن الله تعالى اعتبر دخول جسم كبير فى جسم صغير ، ممتنع الوقوع . حيث علق على حصوله دخول الكفار للجنة ، حيث قال سبحانه : ﴿ ولا يَدخلون الجنةَ حتى يلجَ الجملُ فى سَم الخياط ﴾ . وما اعتبره الله ممتنعا ، فهو فى الواقع ممتنع ، لا يمكن وقوعه أبدا بحال . وما سمعنا أن أحدا رأى نفسه فى الرؤيا ، يدخل فى عين إبرة . بل هذا لم يحصل ، ولن يحصل أبدا .

وما يرى فى الرؤيا ، من قبيل عالم المثال . وهى أشياء تتخيلها الروح وهى سابحة فى الخيال . فالشخص الذى يرى نفسه ميتا ، وهو يحملها يتخيل أنه على النعش ، والواقع أنه فارغ ليس عليه شىء ، وقد أخبرنى الأستاذ عز الدين عبد القادر : أنه رأى فى المنام أربعة نعوش ، يحملها الناس إلى المقابر ، وهى متابعة بعضها إثر بعض . فسأل عنها ، فقيل له : الأول نعش عزيز المصرى ، والثانى

مصطفى النحاس ، والثالث جمال عبد الناصر ، والرابع عز الدين يعنى نفسه . وبالضرورة كانت النعوش خاوية ، ليس عليها شيء . وإنما هي رموز هؤلاء الأشخاص والعجيب أنهم ماتوا على هذا الترتيب ، وأنا بمصر ، إلا عز الدين فتركته حيا . ووجود الولى فى مكانين متباعدين ، صحيح واقع . لكن ليس بجسمه الطبيعى ، بل بجسم مثالى . وهو من باب تعدد الصور الروحانية كما فى قضية قضيب البان وغيره . بل فى القرآن إشارة إليه فى قوله تعالى : ﴿ فتمثل لها بشرا سويا ﴾ وقد حررت هذا البحث فى كتاب الحجج البينات ، بما فيه كفاية .

ولم يقع المحال العقلى ، كرامة لولى قط . إلا حكاية نقلها الشعرانى فى الطبقات الكبرى ، وهى باطلة ، بينا بطلانها فى غير هذا الكتاب . وليس فى أخبار الجنة ونعيمها ، ما يخرج عن المحال العادى ولم يثبت فى حديث : أن الرجل فى الجنة ينكح سبعين حوراء فى لحظة واحدة ولو ثبت ، لوجب حمله على الرواية بالمعنى ، حسب فهم الراوى .

أو تأويله بأن ذلك يتم بسرعة غير معتادة . أو نحو ذلك من التأويل . ومما تقرر فى علم الأصول : أن الحديث يجب تأويله إذا خالف ظاهره قضية عقلية .

ويحسن أن ننبه على قاعدة ، غفل عنها كثير من الناس . وهى : أنه إذا كان البحث فى مسألة عقلية ، كمسألتنا هذه . فيجب أن يكون الاستدلال فيها ــ قبولا وردا – بدليل عقلى . كما فعل ابن حزم فإنه استدل لرأيه بدليل عقلى ، وإن أخطأ فى وجه الاستدلال كما مر بيانه . ولا تجوز محاولة نقضها أو إبطالها بحديث يحتمل تأويل لفظه ، أو غلط راويه . ولا بحكايات ، يجوز تكذيب رواتها ، أو توهيمهم . ومر آنفا : أن الخبر إذا خالف المعقول ، يقطع بكذبه .

وقال ابن الجوزى : ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين

المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع . ولا شك أن تكذيب الراوى أو توهيمه ولو كان ثقة ، أهون وأيسر من إبطال قاعدة بنى عليها علم أصول الدين ، واعتبرها القرآن فى أدلة توحيد الله ، ونفى الولد عنه .

أما قوله تعالى : ﴿ لو أردنا أن نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنا ﴾ فهو يدل على استحالة اتخاذ الولد ، لاستحالة إرادته . كما مر بيانه بتفصيل ، مع بيان خطأ ابن حزم فى فهم هذه الآية .

وقوله تعالى : ﴿ لو أراد الله أن يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء ﴾ يفيد استحالة التبنى فى حقه سبحانه ، كاستحالة التوالد .

قال أبو حيان : ﴿ لو أراد الله أن يتخذ ولدا ﴾ تشريفا له وتبنيا ، إذ يستحيل أن يكون ذلك فى حقه تعالى ، بالتوالد المعروف . ﴿ لاصطفى ﴾ أى اختار من مخلوقاته . ﴿ ما يشاء ﴾ ولدا على سبيل التبنى ، ولكنه تعالى لم يشأ ذلك . لقوله : ﴿ وما ينبغى للرحمن أن يتخذ ولدا ﴾ . وهو عام فى اتخاذ النسل ، واتخاذ الاصطفاء . ويدل على أن الاتخاذ هو التبنى والاصطفاء : قوله : ﴿ مما يخلق ﴾ أى من التى أنشأها واخترعها اهـ كلامه .

وقال أبو السعود : ﴿ لو أراد الله أن يتخذ ولدا لاصطفى ﴾ أى لاتخذ ﴿ مما يخلق ﴾ أى من جملة ما يخلقه أو من جنس ما يخلقه ﴿ ما يشاء ﴾ أن يتخذه إذ لا موجود سواه إلا وهو مخلوق له تعالى . لامتناع تعدد الواجب ووجوب استناد جميع ما عداه إليه . ومن البين أن اتخاذ الولد منوط بالمماثلة بين المتخِذ والمتخَذ ، وأن المخلوق لا يماثل خالقه ، حتى يمكن اتخاذه ولدا . فما فرضناه من اتخاذ ولد ، لم يكن اتخاذ ولد ، بل اصطفاء عَبد . وإليه أشير حيث وضع الاصطفاء موضع الاتخاذ الذى تقتضيه الشرطية . تنبيها على استحالة مقدمها ، لاستلزام فرض وقوعه انتفاءه . أى لو أراد الله تعالى أن يتخذ ولدا ،

لفعل شيئا ليس هو من اتخاذ الولد فى شىء أصلا ، بل إنما هو اصطفاء عبد . ولا ريب فى أن ما يستلزم فرض وقوعه انتفاءه ، فهو ممتنع قطعا اهـ .

المقام الرابع

من كفر ابن حزم ، بنى تكفيره على أنه يلزم من قوله ، جواز اتخاذ الله ولدا ، وجواز نسبة الكذب والظلم إليه تعالى .

وهذا كفر صريح ، لكن الراجح عند علماء الكلام أن لازم القول ، لا يعد قولا . لأنه لم يقصده القائل ، ولا خطر على باله . لاستيلاء الغفلة والنسيان ، على بنى الإنسان .

فتكفير ابن حزم خطأ كبير ، بل غلو وإسراف . ونحن لا نوافق على تكفير مسلم فضلا عن عالم كبير ، كابن حزم له مواقف فى خدمة الإسلام ، وحرصه على اتباع السنة والعمل بها ، مشهور لا ينكر .

لكننا لا نوافقه على كثير من شواذه ، ومنها تكفيره لبعض علماء الكلام . وحملته العنيفة على الأشعرى والباقلانى وأمثالهما .

والرفق خير من العنف ، والإسراع بالتكفير ، أمر خطير ، ووزره كبير .

نسأل الله أن يلهمنا الرشد ، ويرزقنا السداد ، ويوفقنا لما فيه رضاه .

ملحوظة : ردى لكلام ابن العربى فى وقوع المحال ، واعتراضى عليه فى ذلك . لا يغير اعتقادى فيه : أنه من كبار الأولياء والعلماء ، وأنه كان سليم العقيدة ، متبعا للسنة النبوية . وأن رميه بالحلول والاتحاد ، كما زعم ابن تيمية وأشياعه ، ليس بصحيح . وأنه برىء من ذلك ، براءة الذئب من دم ابن يعقوب . وكلامه فى الفتوحات وغيرها ، صريح فى تنزيه البارى عن مشابهة المخلوقات ، وعن اتحاده بهم ، أو حلوله فيهم ، وهو يقضى على الغامض من عباراته . فالذين رموه بالكفر ، مخطئون ، بل آثمون . وابن تيمية الذى رماه

بالكفر والزندقة ، هو نفسه يعتقد عقيدة كفرية . هى قدم العالم بالنوع ، ويقول فى جراءة غريبة : إن الله لو شاء لاستوى على جناح بعوضة فاستقلت به بقدرته ، فكيف بعرش عظيم ؟!!

والحمد لله رب العالمين .

تم صباح يوم الجمعة ١٣ من ذى القعدة الحرام سنة ١٣٩٣

عبد الله بن محمد بن الصديق